علاقة Fintech ومعامل الاستقرار النقدي في سورية

وائل مصطفى الهرش[1]، أ.د.عدنان علي سليمان[2]، د.ياسر أحمد المشعل[3]

1–طالب دراسات عليا (دكتوراه) قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.

wael.alhersh@damascusuniversity.edu.sy

2–أستاذ دكتور في قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.

adnan.suliman@damascusuniversity.edu.sy

3–دكتور في قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.

almishal.yasser@damascusuniversity.edu.sy

الملخص

يهدف البحث إلى معرفة أثر استخدام أدوات التكنولوجيا المالية على معامل الاستقرار النقدي في الجمهورية العربية السورية، حيث تم تمثيل التكنولوجيا المالية عبر متغير "عدد المعاملات المنجزة باستخدام التكنولوجيا المالية" وذلك بالاعتماد على بيانات مركز خدمة المواطن، ومن جهة أخرى تم إنشاء معامل الاستقرار النقدي باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والكتلة النقدية بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للاحصاء ومصرف سورية المركزي، وقد أظهرت نتائج البحث وجود تأثير إيجابي للتكنولوجيا المالية في تعزيز استقرار الحالة النقدية في سورية، أي أن كلما زاد استخدام أدوات التكنولوجيا المالية اتجه معامل الاستقرار النقدي نحو قيمة ال0، وذلك باستخدام برنامج تحليل السلاسل الزمنية "ايفيوز 12" .

الكلمات المفتاحية: الاستقرار النقدي–التكنولوجيا المالية–الكتلة النقدية–الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

The relationship between Fintech and monetary stability in Syria

Wael Mustafa Al-Hersh[1], Prof. Dr. Adnan ali Suleiman[2], Dr. Yasser Ahmed Al-Mishaal[3]
1- Postgraduate student (PhD), Department of Economics, Faculty of Economics, University of Damascus.
wael.alhersh@damascusuniversity.edu.sy
2-Professor Doctor in the Department of Economics - Faculty of Economics - Damascus University.
adnan.suliman@damascusuniversity.edu.sy
3-Doctor in the Department of Economics - Faculty of Economics - Damascus University.
almishal.yasser@damascusuniversity.edu.sy

Abstract

The research aims to know the impact of using financial technology tools on the monetary stability coefficient in the Syrian Arab Republic, where financial technology was represented through the variable "number of transactions completed using financial technology" based on data from the Citizen Service Center, and on the other hand, the monetary stability coefficient was created using data on real GDP and money supply based on data from the Central Bureau of Statistics and the Central Bank of Syria. The research results showed a positive impact of financial technology in enhancing the stability of the monetary situation in Syria, That is, the more the use of financial technology tools increases, the more the monetary stability coefficient tends towards the value of 0, using the time series analysis program "EVIWES 12".

Keywords: monetary stability - financial technology - monetary mass - real GDP.

مقدمة:

أصبحت التكنولوجيا المالية (Fintech) مجالاً متسارع النمو في قطاع الخدمات المالية، حيث تقدم حلولاً تقنية مبتكرة تغير جذرياً طريقة تنظيم وتيسير العمليات النقدية. ويُعزى هذا التطور إلى التقدم التكنولوجي وظهور الابتكارات الرقمية، التي عززت إمكانية الوصول إلى الخدمات النقدية وأسهمت في تحسين الكفاءة والشفافية في الأنظمة النقدية، وبهذا فقد أصبح من الضروري إشراك أدوات التكنولوجيا المالية في تنظيم الحالة النقدية في الاقتصاد الوطني، حيث وجد عدد من الباحثين أن هناك حالة من الشرخ بين المؤسسات التابعة لصناع السياسات النقدية والمتعاملين معها، فيشير (Ozili & Uadiale, 2017) إلى أن شركات التكنولوجيا المالية تجتذب أولئك العملاء الذين لا يتعاملون مع المؤسسات التي يستخدمها صناع السياسة النقدية في بناء التوجه النقدي .

وبالتالي أصبحت أدوات التكنولوجيا المالية اساسية في محاولة بناء الاستقرار النقدي، الذي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار وكبح التضخم من خلال السيطرة عليه باستخدام السياسات النقدية وتحكمها بالكتلة النقدية وغيرها، وهنا يوضح (دعمي:2020) وتنعكس تلك الحالة ببناء معامل الاستقرار النقدي.

وفي هذا الإطار يبين هذا البحث مفهوم التكنولوجيا المالية وتطوره مع توضيح تصنيفاتها، كما يبين مفهوم الاستقرار النقدي وكيف يتحقق وأهمية تحقيقه، ويقدم البحث ربطاً نظرياً بين المفهومين السابقين.

ومن جهة أخرى يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية ومعامل الاستقرار النقدي في سورية، حيث تم اختيار متغيرات الدراسة بالاعتماد على أدوات التكنولوجيا المالية المستخدمة في سورية، بالإضافة إلى استخراج معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة المدروسة، وذلك للوصول إلى دراسة أثر استخدام

أدوات التكنولوجيا المالية على معامل الاستقرار النقدي في سورية بالاعتماد على برنامج تحليل السلاسل الزمنية EVIWES 12.

مشكلة الدراسة: Problem

في ظل تنامي الحاجة لاستخدام أدوات العلم الحديث والابتكارات التكنولوجية من أجل تسريع عملية التنمية والمحافظة على مستويات النمو بمعدل طبيعي، وبهذا فإن استخدام التكنولوجيا المالية أصبح ضرورة لمجاراة الحالة العالمية، ونظرا لأن استخدام هذه التكنولوجيا يؤثر على الحالة النقدية في البلد المنفذ لها فإن مشكلة البحث تتلخص، بالسؤال الآتي:

-هل لأدوات FinTech أثر على معامل الاستقرار النقدي في الجمهورية العربية السورية؟

فرضيات الدراسة: Hypothesis

بناء على الإشكالية التي تم بناؤها أعلاه، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة:يوجد أثر معنوي وهام للتكنولوجيا المالية على معامل الاستقرار النقدي.

ويتفرع عنها الفرضية الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية: يوجد حالة من عدم الاستقرار في معامل الاستقرار النقدي.

أهداف الدراسة: Objectives

للبحث عدد من الأهداف هي:

1-حساب معامل الاستقرار النقدي.

2-ربط التكنولوجية المالية في سورية بالمعامل ومعرفة أثره عليها.

أهمية الدراسة: Significance

تتمثل الأهمية العلمية بأن هذا البحث يطرح قضية لم تطرح بشكل كبير في الادبيات الاقتصادية تتمثل بفهم العلاقة بين التكنولوجيا المالية ومعامل الاستقرار النقدي، وتتمثل الأهمية العملية في أن هذه الدراسة يمكن أن تقدم وسيلة لفهم تأثير التكنولوجيا المالية على حالة الاستقرار النقدي في سورية وبالتالي يقدم أساس علمي لإدارة النقد من بوابة التكنولوجيا المالية.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي، من خلال التعريف بالمفاهيم المدروسة والمنهج التحليلي في دراسة أثر FinTech على معامل الاستقرار النقدي.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمنية: الفترة من 12\2020 حتى 2\2024

حيث تم الحصول على هذه البيانات من مصرف سورية المركزي (بيانات غير منشورة) والمكتب المركزي للاحصاء ومركز خدمة المواطن.

الدراسات السابقة:

في إطار المساهمة لفهم التطورات الأخيرة في مجال التكنولوجيا المالية وتأثيرها على الاستقرار المالي، وفهم كيفية مواجهة التحديات المستقبلية والاستفادة من الفرص المتاحة، يقدم (Boot et al., 2021) بحثاً يهدف فيه إلى تقديم نظرة شاملة على التكنولوجيا المالية (Fintech)وتحليل التطورات الجديدة والقديمة في هذا المجال. يعتمد البحث على مراجعة شاملة للأدبيات المتاحة والبيانات المالية ذات الصلة، وتشير نتائج البحث إلى وجود تطورات كبيرة في مجال التكنولوجيا المالية على مر السنين، مع انتشار التقنيات الحديثة مثل التحليل الضخم للبيانات وتقنيات البلوكتشين، ومع ذلك، يُظهر البحث أيضاً أن بعض العناصر الأساسية للتكنولوجيا المالية قد استمرت على مر الزمن، مثل الابتكار في الخدمات المالية وتحسين الكفاءة، ويوضح البحث أن التحديات المالية القائمة لم تختفِ مع تطور التكنولوجيا المالية، ولكن بالنظر إلى الفرص الجديدة والتحسينات في البنية التحتية التقنية، يمكن أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الاستقرار المالي وتعزيز الفعالية في النظام المالي بشكل عام، ولفهم تأثير التكنولوجيا المالية على السوق الائتمانية خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة، قدم (Branzoli et al., 2023) بحثاً يقدم نظرة عميقة على اعتماد التكنولوجيا من قبل البنوك في أسواق الائتمان خلال جائحة كوفيد-19. يهدف البحث إلى فهم كيفية تأثير تبني التكنولوجيا من قبل البنوك على السوق الائتمانية خلال فترة الجائحة وكيفية تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، ويعتمد البحث على تحليل استقصائي مفصل لبيانات البنوك والسوق الائتمانية خلال فترة الجائحة، وتشير النتائج إلى أن البنوك التي اعتمدت

التكنولوجيا بشكل فعال خلال الجائحة كانت قادرة على تقديم خدمات الائتمان بشكل أكثر فعالية ومرونة، مما ساهم في الحد من التأثيرات السلبية للجائحة على السوق الائتمانية. أما (Buchak et al., 2021) فبحثه يعمل على استكشاف دور التكنولوجيا المالية في تحرير النظام المالي. يهدف البحث إلى فهم كيفية استخدام التكنولوجيا المالية في توفير الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين الشفافية والكفاءة في النظام المالي، ويقوم البحث بتحليل البيانات المالية والاقتصادية لفهم تأثير التكنولوجيا المالية على مختلف جوانب النظام المالي. يتناول البحث أيضاً التحديات والفرص المتعلقة بتبني التكنولوجيا المالية وتأثيرها على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وتشير النتائج إلى أن التكنولوجيا المالية قد تكون عاملاً محرراً مالياً عن طريق توفير الوصول إلى الخدمات المالية للفئات الضعيفة وتحسين الكفاءة والشفافية في النظام المالي. ومع ذلك، يُشير البحث أيضاً إلى أن هناك تحديات تنظيمية وتقنية يجب معالجتها لضمان استفادة الجميع من فوائد التكنولوجيا المالية بشكل متساوٍ، ومن جانب آخر فقد قدم (بركات وآخرون:2023) تأثير شركات التكنولوجيا المالية على عمل الوسطاء الماليين التقليديين، من خلال استخدام نموذج كل من فاما وفرنش خماسي العوامل على عوائد أسهم الشركات المالية المدرجة في البورصة الوطنية الهندية، وتوصل البحث إلى عدم وجود تأثير يذكر بين المتغيرين، وأكد (حميدي:2024) على أهمية ضبط العرض النقدي وبالتالي الاستقرار النقدي وتوجيهه بما يدعم الناتج المحلي الاجمالي إذ أن الأخير يتأثر وبأشكال ونسب مختلفة بالعرض النقدي وبالتالي يجب التحكم بالعرض النقدي وما يحققه من استقرار بما يتناسب مع القطاعات الانتاجية ذات القيمة المضافة، ومن جانبه استعرض (Bordo & Levin, 2017) تأثير العملة الرقمية الخاصة بالبنك المركزي على مستقبل السياسة النقدية. يهدف البحث إلى فهم كيف يمكن أن تؤثر العملة الرقمية الخاصة بالبنك المركزي على نظام الدفع والسياسة النقدية والاقتصاد بشكل عام، ويقدم البحث تحليلاً شاملاً للتحديات والفرص المتعلقة بتبني العملة الرقمية الخاصة بالبنك المركزي، بما في ذلك التأثير على السياسة النقدية والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ويتناول البحث أيضاً الأسئلة المتعلقة بالخصوصية والأمان والتنظيم التي تثيرها العملات الرقمية، وتشير النتائج إلى أن العملة

الرقمية الخاصة بالبنك المركزي قد توفر فرصاً جديدة لتحسين فعالية السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، ولكنها تواجه أيضاً تحديات تتعلق بالتنظيم والتطبيق العملي، ولفهم التحديات التي قد تواجه التكنولوجيا المالية في مجال التمييز وضرورة تطوير إطار تنظيمي وتقني للتعامل مع هذه التحديات، استعرض(Bartlett et al., 2022) مسألة التمييز في قروض المستهلك في عصر التكنولوجيا المالية، ويهدف إلى فهم مدى تأثير التكنولوجيا المالية على التمييز في منح القروض للمستهلكين وتحليل التغيرات في أنماط التمييز عبر الزمن، يستند البحث إلى تحليل شامل للبيانات المالية والتكنولوجية لفهم تأثير التكنولوجيا المالية على قرارات منح القروض والتمييز المحتمل. يتناول البحث أيضاً العوامل الاقتصادية والتنظيمية التي قد تؤثر على ظاهرة التمييز في القروض، وتشير النتائج إلى وجود أدلة على وجود تمييز في منح القروض للمستهلكين في عصر التكنولوجيا المالية، على الرغم من التطورات التكنولوجية، كما يقدم البحث تحليلاً عميقاً لأسباب التمييز والتحديات التي تواجه جهود مكافحته.

وبدوره (Allen et al., 2020) استعرض استعراضاً شاملاً لأبحاث التكنولوجيا المالية ومناقشات السياسات المتعلقة بها، يهدف البحث إلى تقديم نظرة شاملة للمعرفة المتاحة حول التكنولوجيا المالية وتحليل التطورات الأخيرة في هذا المجال، ويوفر البحث إطاراً شاملاً لفهم التطورات الأخيرة في مجال التكنولوجيا المالية ويساهم في رسم السياسات واتخاذ القرارات ذات الصلة.

الاطار النظري:

يزداد الاهتمام بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في فترات الأزمات وما يلحق الأزمات وهو مهم في كل الأوقات، نظراً لما يعكسه من جملة من القضايا ذات الشأن الاقتصادي في الدولة خلال فترة محددة، ومن خلاله يتم معرفة مستوى الاقتصاد وتطوره وأفق تطوره، ولتحقيق هذا الاستقرار غالباً ما ينظر إلى عاملين اثنين وهما الاستقرار النقدي والاستقرار المالي الذان وبشكل كبير يقودان إلى الاستقرار الاقتصادي، ونظراً لأن هذان المفهومان يتأثران بجملة من العوامل والتي أبرزها التقانة وخصوصاً تلك التي لها صلة مباشرة مع النقد، فإن هذه الدراسة تتناول دراسة آثار استخدام التكنولوجيا المالية على الاستقرار النقدي،

على اعتبار أن أثر التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي قدر درس في عدد أكبر من الدراسات.

ومع تزايد التأثير المحتمل للتكنولوجيا المالية على الاقتصاد، تتزايد أيضاً آثارها على انتقال السياسة النقدية، وكما ذكر (Lagarde, 2018)، تجلب التكنولوجيا المالية "عالماً جديداً شجاعاً" لصانعي السياسات النقدية وتفرض تحديات تنظيمية قوية.

ويعد تطبيق FinTech، كما هو الحال في الحوسبة السحابية في العمليات المصرفية، فعالاً من حيث التكلفة ومرناً للاستخدام في مدفوعات المستهلك وإدارة علاقات العملاء(Fuster et al., 2019).

وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي تطوير التكنولوجيا المالية إلى خلق المنافسة وزيادة المشاركة في الأسواق الناشئة (Frost et al., 2021)فالمزيد من المنافسة من شأنه أن يقلل من القوة السوقية للشركات القائمة، وبالتالي تعزيز الكفاءة ويؤدي إلى أنشطة أكثر تنوعا.

علاوة على ذلك، ستخلق التكنولوجيا المالية منافسة لأنها تساعد المستهلكين على مقارنة المنتجات وعروض الخدمات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018).

في الواقع لا توجد دراسات كثيرة تناولت العلاقة بين الاستقرار النقدي والتكنولوجيا المالية، كتلك التي تناولتها مع الاستقرار المالي، مثل (Fung et al., 2020)حيث قام بتحليل تأثير التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي، ولذلك، فإن هذا البحث يحاول سد هذه الفجوة في الأدبيات، حيث يهدف إلى دراسة كيفية تأثير التكنولوجيا المالية على الاستقرار النقدي.

1-1: ماهي التكنولوجيا المالية:

ظهر مصطلح "التكنولوجيا المالية" في الأدب العلمي في عام 1972 في مقال أكاديمي، حيث نوقشت النماذج التفصيلية لكيفية التعامل مع المشاكل اليومية التي واجهت تلك المنظمة، وصاغ نائب رئيس شركة Manufacturers Hanover Trust، أبراهام ليون بيتينغر، التعريف التالي للتكنولوجيا المالية: "اختصار لتكنولوجيا المال، تجمع بين خبرة البنك وتقنيات العلوم الإدارية الحديثة والحاسوب" (Bettinger, 1972)على الرغم من

الاهتمام المتزايد بالتكنولوجيا المالية، إلا أنه لا يزال هناك نقص في الاتفاق على تعريفها بين الباحثين والممارسين وعلى الأسس النظرية لهذا المجال.

وتظهر كتابة التكنولوجيا المالية باسم FinTech أو Fin–Tech أو fin–tech، ويعتبر هذا المصطلح كلمة جديدة تصف اتصال التقنيات الحديثة، مثل التكنولوجيات المتعلقة بالإنترنت (على سبيل المثال، الحوسبة السحابية، والإنترنت عبر الهاتف المحمول) مع الأنشطة التجارية نموذجي لصناعة الخدمات المالية (على سبيل المثال، القروض والمدفوعات وتحويلات القيم النقدية والعمليات المصرفية المتنوعة) (Gomber et al., 2017).

وكما يظهر من الاسم، فإن FinTech هي دمج التكنولوجيا والتمويل، ومن المفترض أن تكون التكنولوجيا المالية هي المنافس للبنك لأنها تستبدل الخدمات التي تقدمها البنوك بمنتجات وخدمات مبتكرة(Puschmann, 2017).

وفقاً لنظرية (Christensen, C.M., 2003) للابتكار، يمكن تصنيف التكنولوجيا المالية إلى فئتين: "التكنولوجيا المالية المستدامة"، وهي لمقدمي الخدمات المالية القدامى الذين يعملون على حماية مراكزهم في السوق باستخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال الابتكارات المتزايدة، والنوع الثاني هو "التكنولوجيا المالية الثورية" وهي للشركات الجديدة والشركات الناشئة التي تتحدى مقدمي الخدمات القدامى من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة(Chiu, n.d.).

ويتفق العديد من الباحثين على أن حلول التكنولوجيا المالية تتمحور حول العملاء، ولذلك فإن الأمر يتعلق بتحسين الخدمات المقدمة للمستهلكين وليس تحسين المؤسسات المالية(Thakor, 2020)، إذ تساعد التكنولوجيا المالية المستهلكين في إدارة أصولهم بشكل مستقل من خلال تزويدهم بمنصات آلية، وتستخدم هذه المنصات مستشارين آليين وتعمل على خوارزميات محددة مسبقاً (Gabor & Brooks, 2017)، لتحل بشكل فعال محل مديري الثروات والأصول(Goldstein et al., 2019).

علاوة على ذلك، يُظهر المصرفيون اهتماماً كبيراً بالتكنولوجيا المالية، ويفكرون في إقامة تحالفات استراتيجية محتملة مع شركات التكنولوجيا المالية باعتبارها مساراً استراتيجياً قابلاً

للتطبيق (Anagnostopoulos, 2018).

1-2: الحالة النقدية والاستقرار:

يشرح (Yeager, n.d.) عدم الاستقرار النقدي في المقام الأول من خلال المشاكل الميكانيكية للنظام النقدي. ومع ذلك ، تستند هذه الدراسات بشكل أساسي إلى أدلة من أوروبا الغربية ، حيث حلت الدول القوية عدم الاستقرار لديها بسبب الدوافع المالية في وقت سابق ، مما أدى إلى ظهور النظريات النقدية في المقدمة.

عادة ما ينظر إلى الاستقرار النقدي بأنه استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ويعرف بأنه الهدف الرئيسي الذي تسعى البنوك المركزية إلى تحقيقه، من أجل وضع البيئة السليمة للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي للبلاد، في السنوات الأخيرة ظهر إجماع متزايد على أن استقرار الأسعار – معدل تضخم منخفض ومستقر – يوفر فوائد كبيرة للاقتصاد ، وهذه الفوائد السعرية تعني وجود الاستقرار، حيث أن التضخم المنخفض والمستقر يمكن أن يزيد من مستوى الموارد المستخدمة بشكل منتج في الاقتصاد، وقد يساعد أيضاً في زيادة معدل النمو الاقتصادي(Mishkin, 2006).

ويمكن تعريف الاستقرار النقدي بشكل عام على أنه الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، واستقرار أسعار الصرف ، وتوافر أسعار فائدة مواتية للاقتصاد. من أجل قياس درجة الاستقرار النقدي في بلد معين ، يتم حساب معامل الاستقرار النقدي.

وعرف الاستقرار النقدي بأنه تعديل عرض النقود لمستوى النشاط الاقتصادي، وهو هدف تسعى الدول جاهدة لتحقيقه لتلافي الأزمات النقدية والاقتصادية، والسياسة النقدية هي أهم طريقة تتبناها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي من أجل تحقيق الاستقرار النقدي (Meherhera & Bouchama, 2021).

وعرف أيضاً أنه مقياس لقياس أبعاد العملية التضخمية في الاقتصاد ، وهذا يعتمد على بعض التحليلات للنظرية الكمية للنقود، والتي تنص على أنه إذا كانت الزيادة في كمية النقود لا تتناسب مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هذا يؤدي إلى التضخم. ولتحقيق الاستقرار النقدي يعتمد بشكل أساسي على السياسة النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية، حيث أن الفهم الأفضل لكيفية استخدام البنك المركزي للسياسة النقدية للمساهمة

في النمو الاقتصادي المستدام طويل الأجل قد أدى بالعديد من البلدان على مدى العقود الأربعة الماضية إلى تضمين الاستقرار النقدي أو استقرار الأسعار كصلاحيات لبنوكها المركزية .

ويتم استخدام مصطلحات الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار بالتبادل، وتجدر الإشارة إلى أنه حدد قانون الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي استقرار الأسعار كهدف يتعين على الاحتياطي الفيدرالي تحقيقه منذ أواخر السبعينيات ، حيث يتم التعبير عن مصطلح الأسعار المستقرة غالباً على أنه هدف استقرار الأسعار، كما أن للبنك المركزي الأوروبي (ECB)وبنك اليابان استقرار الأسعار كأحد أهدافهما

وتأت أهمية الاستقرار النقدي كونه يعد احد اهم اركان البيئة التي تجذب الاستثمارات سواء كانت محلية ام اجنبية، وان هذه الاستثمارات تعد المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي.

1-3:علاقة المفهومين:

تظهر الدراسات الحديثة أن الصناعة المالية أصبحت معقدة وديناميكية بشكل متزايد، ومن الضروري إجراء دراسة مستمرة للديناميكيات المتغيرة للمؤسسات النقدية وتفاعلاتها مع التقنيات الناشئة.

إن فهم العلاقة بين التكنولوجيا المالية (FinTech) والاستقرار النقدي أمر مهم بالنسبة لمنظمي السياسة النقدية، هذا ما جعل من المهم أن يتم تسليط الضوء على المشكلات النظامية الناجمة عن الأنشطة التكنولوجية التي تحتوي على مخاطر تشغيلية وسيبرانية، والتي قد تؤثر بدورها سلباً على الاستقرار النقدي، ومع ذلك، فإن تطوير التكنولوجيا المالية يتيح أيضاً ابتكارات أكبر توفر خدمات مالية أكثر كفاءة وقدرة على إدارة النقد في البلد.

وتمثل علاقة الاستقرار النقدي بالتكنولوجيا المالية نقطة ارتباط حيوية في السياسات المالية والاقتصادية، حيث تؤثر التكنولوجيا المالية على الاستقرار النقدي بشكل مباشر وغير مباشر عبر عدة آليات:

1. تأثير التكنولوجيا المالية على نظام الدفع والتسوية: يُعَدُّ نظام الدفع والتسوية أساسياً في الحفاظ على الاستقرار النقدي. بفضل التكنولوجيا المالية، تتحسن سرعة وكفاءة وأمان عمليات الدفع، مما يقلل من مخاطر التأخيرات أو الفشل في التسوية ويزيد من قدرة النظام

على التعامل مع التقلبات الاقتصادية.

2. تأثير التكنولوجيا المالية على نظام التمويل والائتمان: من خلال تقديم حلول تمويل جديدة مثل التمويل الجماعي والإقراض الإلكتروني، تسهم التكنولوجيا المالية في تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل وتنويع مصادر التمويل، مما يسهم في تعزيز الاستقرار النقدي، كما تعطي دفعا قويا للابتكار في المنتجات المالية والمصرفية (قوجيل:2021).

3. تأثير التكنولوجيا المالية على إدارة المخاطر والتحليل الائتماني: توفر التكنولوجيا المالية أدوات وتقنيات متقدمة لتقييم المخاطر المالية وتحليل الائتمان، مما يساعد في تحسين قرارات الإقراض وتقليل المخاطر المالية المحتملة، وبالتالي يسهم في تعزيز الاستقرار النقدي.

4. تأثير التكنولوجيا المالية على شفافية السوق وكفاءتها: بفضل الابتكارات التكنولوجية مثل التحليل الضخم للبيانات وتقنيات سلسلة الكتل، تسهم التكنولوجيا المالية في زيادة شفافية السوق وتحسين كفاءتها، مما يقلل من المخاطر والاضطرابات ويعزز الاستقرار النقدي.

5. تأثير التكنولوجيا المالية على السياسات النقدية والتنظيمية: يتطلب التطور السريع في التكنولوجيا المالية تكييف السياسات النقدية والتنظيمية لمواجهة التحديات الجديدة وضمان الاستقرار المالي. يجب على السياسات واللوائح الجديدة مواكبة التطور التكنولوجي وتعزيز الثقة في النظام المالي.

6. تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي: حيث تعمل التكنولوجيا المالية على تعزيز وضعية الشمول المالي كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة لكافة أفراد المجتمع (صابر:2024) (زايخ:2022).

7. تأثير التكنولوجيا المالية على التنمية: توصل (سلام:2020) الى جملة من التوصيات أهمها ان استخدام ابتكارات ومميزات التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المصرفية يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي الواقع فإن الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المالية وأدواتها قد يجعل من صانعي السياسة النقدية أكثر قدرة على الوصول إلى شرائح مجتمعية لا يمكن الوصول لها من خلال أدوات

السياسة النقدية التقليدية، خصوصاً أنها تلغي دور الوساطة التي تمارسها المؤسسات، وبالتالي إدارة النقد بشكل أفضل وتحديد حجمه الذي يتناسب مع طبيعة المرحلة الاقتصادية. وبهذا (Fuster et al., 2019) سلط الضوء على التأثير الإيجابي لمنصات التكنولوجيا المالية في توسعات الإقراض، لا سيما في تحفيز عمليات إنشاء قروض الرهن العقاري، فلقد تبين أن مقرضي التكنولوجيا المالية أسرع وأكثر مرونة في معالجة طلبات قروض الرهن العقاري، خاصة عند التعامل مع صدمات الطلب على الرهن العقاري.

ولعل قطاع المصارف هو الأكثر تأثراً وتفاعلاً مع كلا المتغيرين (التكنولوجيا المالية والاستقرار النقدي)، على اعتبار أنه من جهة يعتبر من أكثر القطاعات التي توغلت بها التكنولوجيا المالية، ومن جهة أخرى يعتبر هذا القطاع من أهم محددات الاستقرار النقدي، وبالتالي فإن جزء كبير من هذه العلاقة تتحدد بإسقاطها على القطاع المصرفي، والذي حمل وجهات نظر مختلفة في التحليل.

وبهذا فقد أصبحت الديناميكية التنافسية بين التكنولوجيا المالية والبنوك التقليدية نقطة محورية في الأدبيات الأكاديمية والمناقشات السياسية الحديثة، على الرغم من أن النتائج لا تزال غير حاسمة.

بعض الدراسات، مثل (Tang, 2019)، تشير إلى أن التكنولوجيا المالية، لا سيما في مجال الإقراض من نظير إلى نظير ومعالجة الرهن العقاري، قد تحل محل الخدمات المصرفية التقليدية، وأيضاً تظهر هناك وجهة نظر على العكس من ذلك، متمثل في البحث الذي أجراه (Bartlett et al., 2022) إذ يشير إلى أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تعزز المنافسة في أسواق القروض، في حين أن (Buchak et al., 2022) يقترح أن مقرضي التكنولوجيا المالية قد يحلون محل البنوك في قطاعات معينة من القروض وفي وجهة نظر مخالفة، تم طرح الحجج المؤيدة للتكامل بين التكنولوجيا المالية والبنوك من قبل (Erel & Liebersohn, 2022)، مع تسليط الضوء على أوجه التآزر في مجالات مثل برنامج حماية الراتب ومنصات التمويل الجماعي، وتأت أهمية القطاع المصرفي بالنظر إلى تأثيره على الناتج المحلي الاجمالي خصوصاً في سورية، حيث يشير (محمد:2024) إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين (نسبة التوظيف، نسبة الربحية، نسبة السيولة) في القطاع

المصرفي الخاص ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية. وأظهرت الدراسات الحديثة التأثير السلبي لتطورات التكنولوجيا المالية على أداء الصناعة المصرفية، حيث (Lv et al., 2022) توصلوا إلى أن التكنولوجيا المالية لديها علاقة تعاونية مع ربحية البنوك، مع تأثير على الربحية على شكل حرف "U"، مما أدى إلى تقليلها في البداية ولكن يؤدي في النهاية إلى زيادة الربحية، وأشار (فؤاد:2021) إلى أنه يتوجب على المصارف والبنوك المركزية والجهات الرقابية خلق توازن بين ظاهرة تجنب المخاطر والتوجّه العالمي نحو ابتكارات التكنولوجيا المالية والرقمنة.

ومع ذلك، يمكن أن تساهم الأنظمة الأكثر صرامة بشكل إيجابي في استقرار البنوك، وقد يعتمد تأثير التكنولوجيا المالية على أداء البنوك على درجة التنظيم المصرفي، ويوضح (Yudaruddin, 2022) أن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لها تأثير ضار على الإقراض المصرفي، ويرى أن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تؤثر أيضاً سلباً على أداء البنوك.

2: القسم العملي:

2-1:متغيرات الدراسة:

اعتمدت الدراسة العملية على متغيرين يمثلان كل من التكنولوجيا المالية والاستقرار النقدي، وذلك لتوضيح أثر استخدام التكنولوجيا المالية على الاستقرار النقدي، ونظراً لأن تجربة وانتشار أدوات التكنولوجيا المالية في سورية لا زالت محدودة، فقد تمثل هذا المعطى بمتغير واحد وهو عدد المعاملات التي أنجزت بالاعتماد على منتجات التكنولوجيا المالية ويرمز له NM وتم أخذ البيانات من مركز خدمة المواطن، أما الاستقرار النقدي فقد تمثل ببناء معامل الاستقرار النقدي ومن خلاله يعكس حالة الاستقرار في سورية ويرمز له B، وتم أخذ البيانات الخاصة به من خلال مصرف سورية المركزي "بيانات غير منشورة" وأيضاً اعتمدت الدراسة على التنبؤ بالقيمة الشهرية في الأشهر (10-11-12\2023) و(1-2\2024) لكل من الكتلة النقدية والناتج الحقيقي.

وبهذا فإنه سيتم الاستدلال على الأثر من خلال:

2-2: معامل الاستقرار النقدي:

يستند معامل الاستقرار النقدي أو ما يسمى بمعدل الضغط التضخمي على النظرية الكمية للنقود، ويفسر معامل الاستقرار النقدي بشكل واضح الضغوط التضخمية (الفجوة التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد) إذ إن عدم التناسق بين الزيادة في كمية النقود مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي الى اختلال التيار النقدي وتيار العرض من السلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع المستمر، وكلما اقترب معامل الاستقرار النقدي من الواحد ازدادت حالة الاستقرار النقدي، وكلما كانت قيمته مساوية للواحد فهذا يعني حصول استقرار نقدي، وكلما زاد عن الواحد فهذا يعني ان هناك ضغوط تضخمية وارتفاعات في الأسعار، في حين اذا كان اقل من الواحد الصحيح يعني تلاشي القيود التضخمية وظهور ضغوط انكماشية.

واستخدم الباحثون معامل الاستقرار النقدي كممثل عن حالة الاستقرار النقدي في الاقتصاد المدروس وهذا ما طبق في عدد من الأبحاث منها (موسى:2023).

2-3: عدد المعاملات:

وتشمل المعاملات عدد كبير من احتياجات الناس اليومية، إذ تتضمن: خلاصة السجل العدلي-بيان قيد عقاري من المصالح العقارية-كشف علامات-بيان قيد فردي السجل المدني- وثيقة غير موظف سجل العاملين-حياة جامعية- صورة مصدقة عن شهادة الثانوية العامة-مخطط مساحي من المصالح العقارية-بيان قيد عقاري من السجل المؤقت-صورة مصدقة عن وثيقة نجاح لشهادة الثانوية العامة-بيان ملكية بالفهرس الهجائي من المصالح العقارية-بيان زواج السجل المدني-بيان ولادة السجل المدني-براءة ذمة مالية للأفراد المكلفين من مالية دمشق-صورة مصدقة عن شهادة التعليم الأساسي-صورة مصدقة عن شهادة الثانوية المهنية-صورة مصدقة عن وثيقة نجاح لشهادة التعليم الأساسي-مصدقة تأجيل خدمة علم-وثيقة بيان وضع موفد-بيان وفاة السجل المدني-بيان أوصاف من تاريخ فتح الصحيفة العقارية-صورة مصدقة عن وثيقة نجاح لشهادة الثانوية المهنية-بيان طلاق السجل المدني- بيان وضع وظيفي للعاملين في وزارة التربية-وثيقة عدم التقدم للدراسات العليا-صورة مصدقة عن اشعار الرسوب-وثيقة ملتزم بالمناطق النامية-بيان تسلسل مالكين من المصالح العقارية-براءة ذمة مالية للشركات المكلفة من مالية دمشق-ورة مصدقة عن

شهادة الاعدادية الشرعية–بيان نفي أو إثبات ملكية من الفهرس الهجائي من السجل المؤقت–بيان تسلسل مالكين من السجل المؤقت–صورة مصدقة عن عقد اشارة الحجز ومرفقاته من السجل المؤقت–صورة مصدقة عن وثيقة نجاح لشهادة الثانوية الشرعية–صورة مصدقة عن وثيقة نجاح لشهادة الاعدادية الشرعية–صورة مصدقة عن شهادة الثانوية الشرعية–بيان مساحي من المصالح العقارية.

2-4:حساب معامل الاستقرار النقدي:

يتم حساب المعامل تطبيق الصيغة التالية:

$$B = \frac{(m1` - m1)/m1}{(rgdp` - \text{rgdp})/\text{rgdp}}$$

حيث:

1. m1 هي الكتلة النقدية.
2. Rgdp هو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.
3. B هو معامل الاستقرار النقدي.

بعد حساب المؤشر فإنه يتم تحليله على أساس أنه كل ما يكون المؤشر فوق القيمة 1، يكون هناك ضغوط تضخمية، وكل ما يكون المؤشر تحت القيمة 1 يكون هناك ضغوط انكماشية، وعندما يكون 1 أي هناك استقرار نقدي.

2-5: بناء معامل الاستقرار النقدي في الجمهورية العربية السورية:

بسبب أن الاستقرار النقدي يتأثر بالعديد من العوامل فقد كان هذا الاستقرار في حالة تذبذب دائم، وخصوصاً خلال فترة الدراسة، حيث اشتدت الضغوط الاقتصادية ما أفرز عدد من المفاعيل السلبية على حالة النقد بشكل خاص في سورية.

ويمكن دراسة تطور معامل الاستقرار النقدي في سورية بين عامي 2020 2024 بعد تطبيق القانون السابق من خلال الشكل البياني رقم (1).

الشكل رقم (1): تطور قيمة معامل الاستقرار النقدي في سورية

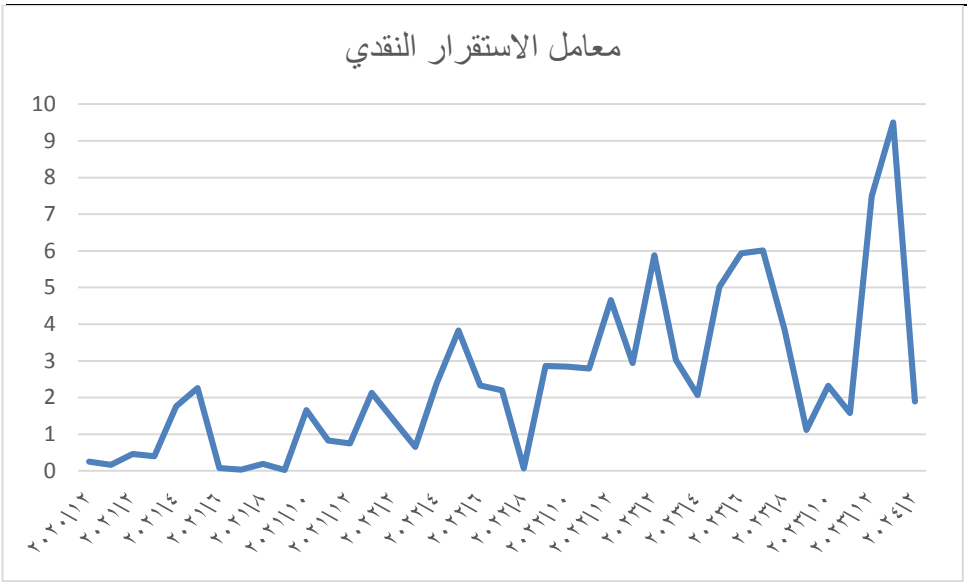

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج excel

من الشكل البياني رقم (1) الذي مثل قيمة معامل الاستقرار النقدي في سورية خلال فترة الدراسة، نجد أن قيمة المعامل تحدد فترات يكون فيها الاستقرار في حالات مختلفة رغم أنه أخذ طابعاً عاماً متمثل بالضغوط التضخمية حيث: في نهاية عام 2020 والأشهر الأربعة الأولى في عام 2021؛ كان المعامل مستقراً مع صعود نسبي خلال هذه الفترة ولكن كان هناك حالة من الانكماش تعزى لمحاولة السيطرة على أسعار الصرف في تلك الفترة، وفي أيار عام 2021 زادت الضغوط لتتحول إلى تضخمية بشكل طفيف والتي قد تعزى بشكل رئيسي للحالة التي تخلق في البلاد نتيجة القيام بالعملية الانتخابية، وعقب الانتهاء منها عاد المعامل إلى وضعه السابق، وعند الدخول في عام 2022 بدء المعامل بالارتفاع وإعطاء قيم تدل على الضغوط التضخمية ولكن أيضاً طفيفة إذ شهدت هذه الفترة تحسن الوضع الدبلوماسي والانفتاح أكثر، أما عام 2023 والذي يوضح المعامل أنه الأكثر ابتعاداً عن ال 1 بالتالي الأقل استقراراً فإنه يعود ذلك بشكل رئيسي للزلزال المدمر الذي ضرب سورية وتركيا أدى ليس فقط لاختلال الوضع النقدي وإنما الاقتصادي بشكل عام، وفي نهاية عام 2023 وبداية عام 2024 أدى ارتفاع حوامل الطاقة إلى زيادة التضخم ما أدى إلى خلل في العلاقة بين الناتج والكتلة النقدية وبالتالي إلى خلل في الاستقرار بشكل ملحوظ.

6-2: دراسة أثر التكنولوجيا المالية على معامل الاستقرار النقدي في سورية:

6-2-1:اختبار جذر الوحدة للمتغيرين المدروسين (معامل الاستقرار النقدي و عدد المعاملات التي أنجزت بالاعتماد على منتجات التكنولوجيا المالية):

في هذه الدراسة تم القيام باختبار جذر الوحدة وذلك من خلال المفاضلة ما بين فرضية العدم التي تقول بوجود جذر الوحدة والفرضية البديلة التي تقول بعدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة مستقرة، لمعرفة الطريقة التي سنبني عليها النموذج.

واستناداً إلى نتائج الاختبار فإن جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الأول.

اختبار ARDL Error Correction Regression :

الجدول رقم (1): اختبار ARDL Error Correction Regression

ECM Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0036	3.127511	4.88E-06	-1.53E-05	D(NM)
0.0000	5.147782	0.115991	-0.597097	CointEq(-1)*
R-squared	0.535790	Durbin-Watson stat		1.763011
Adjusted R-squared				0.522895

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ايفيوز 12

يظهر اختبار ARDL Error Correction Regression وجود علاقة بين المتغيرين ويوضح أنه يمكن استخدام منهجية ardl إذما كان المتغير CointEq(-1)* سالب ومعنوي وهو كذلك.

7-2-2:اختبار النموذج بين المتغيرين:

الجدول رقم (2): اختبار العلاقة بين المتغيرين

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
B(-1)	0.402903	0.121409	3.318547	0.0022
NM	-1.53E-05	5.22E-06	-2.926350	0.0061
NM(-1)	2.27E-05	5.19E-06	4.381865	0.0001
C	0.970404	0.401453	2.417230	0.0212
R-squared	0.550375	Mean dependent var		2.510159
Adjusted R-squared	0.510703	S.D. dependent var		2.227519
F-statistic	13.87287	Durbin-Watson stat		
Prob(F-statistic)	0.000005	1.763011		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ايفيوز 12

يظهر الجدول رقم (2) العلاقة بين عدد المعاملات التي أنجزت من خلال استخدام أدوات التكنولوجيا المالية كمتغير تابع ومعامل الاستقرار النقدي كمتغير مستقل، وأظهرت العلاقة أنه يوجد أثر معنوي وسالب بين المتغيرين ولكن بحجم قليل، وذلك نظراً إلى عاملين الأول هو أن انتشار استخدام أدوات التكنولوجيا المالية ليس في أفضل أحواله في سورية والثاني لأن محددات الاستقرار النقدي لا تتوقف فقط على هذا المتغير، حيث أن R-squared يساوي 55% أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير 55% من التغيرات التي حصلت على المتغير التابع، ومن احتمالية f فإنها أقل من 5% وبالتالي فإن النموذج معنوي.

3-2-7:اختبار bound test:

الجدول رقم (3): اختبار bound test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.342487	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ايفيوز 12

يجيب اختبار bound test عن السؤال المتعلق بوجود علاقة طويلة أجل أم لا بين المتغيرين التابع والمستقل، وبالاعتماد على الجدول رقم (3) فإن قيمة F- STATISTIC 8.342487 وهي أكبر من القيمة العليا عند 1% وبالتالي يوجد علاقة قوية بين عدد المعاملات ومعامل الاستقرار النقدي.

4-2-7:اختبار التتبع:

الجدول رقم (4): اختبار trace

None *	0.390003	20.06478	15.49471	0.0095
At most 1	0.046857	1.775630	3.841465	0.1827

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ايفيوز 12

يشير اختبار التتبع من خلال الجدول رقم (4) إلى وجود معادلات تكامل مشترك واحدة عند مستوى 0.05

2-8:مناقشة الفرضيات:

من خلال نتائج الدراسة العملية يمكن مناقشة الفرضيات الموجودة في البحث وفق الجدول التالي:

الفرضية	مثبتة \ غير مثبتة	السبب
يوجد أثر معنوي وهام للتكنولوجيا المالية على معامل الاستقرار النقدي	مثبتة	أوضحت الدراسة العملية أن التكنولوجيا المالية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في سورية وذلك على الأمديين الطويل والقصير.

يوجد حالة من عدم الاستقرار في معامل الاستقرار النقدي	مثبتة	بعد حساب معامل الاستقرار النقدي وتتبع خط سيره خلال الفترة المدروسة تبين أن هناك حالة من التذبذب في قيمة المعامل ما يدل على الحالة النقدية في سورية.

النتائج والتوصيات:

النتائج :

1. يرتبط مفهومي التكنولوجيا المالية والاستقرار النقدي مع بعضهما، إذ أن الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المالية وأدواتها يجعل من صانعي السياسة النقدية أكثر قدرة على الوصول إلى شرائح مجتمعية لا يمكن الوصول لها من خلال أدوات السياسة النقدية التقليدية.
2. اتصف معامل الاستقرار النقدي بالتذبذب خلال الفترة المدروسة ما يعني أن الوضع الاقتصادي معقد وما رافقه من سياسات نقدية اتخذت آنذاك لم تكن حاسمة في علاج الصدمات الاقتصادية التي أدت إلى حدوث اختلالات في الاستقرار النقدي، ونستنتج من هذا أيضاً أن معامل الاستقرار النقدي يتيح إطاراً عملياً يساعد صانعي السياسات في تحليل وفهم الحالة النقدية في البلاد.
3. يوجد أثر للتكنولوجيا المالية على معامل الاستقرار النقدي في سورية وذلك على المدى القصير والمدى الطويل، هذا الذي يعني أن الحالة النقدية السورية أصبحت تتضمن في تشكيلها متغير جديد وهو أدوات التكنولوجيا المالية.
4. تظهر الدراسة العملية أنه مع كل زيادة في استخدام أدوات التكنولوجيا المالية، فإن قيمة المعامل تميل إلى الاستقرار أكثر، وبالتالي تحفز التكنولوجيا المالية المستخدمين على اتخاذ سلوك موثوق من قبلهم ومفيد للحالة النقدية العامة.

التوصيات :

1. على اعتبار أن التكنولوجيا المالية والاستقرار النقدي أصبحا مفهومان مترابطان في ظل الاقتصاد الحديث، وعلى اعتبار أن نقل السياسة النقدية من خلال أدوات التكنولوجيا المالية أكثر سرعة وجدوى من أدوات النقل التقليدية، فإنه من الضروري توسيع انتشار أدوات التكنولوجيا المالية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

2. عند تقييم الحالة النقدية في سورية لابد من تتبع معامل الاستقرار النقدي، الذي يعطي رؤية شاملة للوضع النقدي ومدى استقراره، وبذلك يجب العمل به والأخذ بنتائجه، وعلى اعتبار أن هذا المعامل مكون من متغيرين رئيسيين من متغيرات الاقتصاد الكلي في سورية، فإن سبل الحل للحالة النقدية يجب أن يكون من بوابة تلك المتغيرات، سواء كان ذلك عن طريق الناتج المحلي الاجمالي أو الكتلة النقدية وكيفية إدارتها، وبالنظر إلى حالة المعامل فإنه يتضح أن هناك خلل به، وبالتالي يجب إقرار سياسات اقتصادية طويلة الأجل لمعالجة الخلل في الناتج المحلي الاجمالي وأبرزها العمل على تعزيز وتنمية عجلة الانتاج، وأيضاً سياسات قصيرة الأجل تتمثل بالاجراءات النقدية التي تضبط السيولة وتكبح التضخم.

3. لدى دراسة أثر أدوات التكنولوجيا المالية على معامل الاستقرار النقدي، وهو الذي يمثل الحالة النقدية في سورية من حيث الاستقرار أو عدمه وجد أنه يوجد أثر، وأن مع ازدياد استخدام أدوات التكنولوجيا المالية يتجه المعامل نحو الاستقرار، وبالتالي وبالبناء على نتيجة الدراسة العملية فإنه يجب العمل على تكريس ثقافة التكنولوجيا المالية في المجتمع السوري وجعلها جزء أصيل من تعاملاته اليومية الحياتية، وذلك للوصول إلى حالة مجتمعية يمكن من خلالها السيطرة على النقد واعادته للاستقرار من خلال التحكم بأدوات التكنولوجيا المالية.

4. شكلت معظم الدراسات السابقة إطاراً تحليلاً نظرياً وعملياً لفهم العلاقة بين التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي، واقتصر الاهتمام في علاقة التكنولوجيا المالية بالاستقرار النقدي على أبحاث قليلة، و كون أن فهم تلك العلاقة أمر هام على مستوى الاقتصاد الوطني، فإنه يجب تكثيف الأبحاث في هذا المجال وتطويره، لمساعدة مواقع

اتخاذ القرار من الخبراء الاقتصاديين وصانعي السياسات ومحافظي البنوك المركزية في اتخاذ قراراتهم على أسس علمية ومدروسة.

REFERANSES:

1. Allen, F., Gu, X., & Jagtiani, J. (2020). *A Survey of Fintech Research and Policy Discussion* (SSRN Scholarly Paper 3622468). https://doi.org/10.21799/frbp.wp.2020.21
2. Anagnostopoulos, I. (2018). Fintech and regtech: Impact on regulators and banks. *Journal of Economics and Business*, *100*, 7–25. https://doi.org/10.1016/j.jeconbus.2018.07.003
3. Bartlett, R., Morse, A., Stanton, R., & Wallace, N. (2022). Consumer-lending discrimination in the FinTech Era. *Journal of Financial Economics*, *143*(1), 30–56. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2021.05.047
4. Boot, A., Hoffmann, P., Laeven, L., & Ratnovski, L. (2021). Fintech: What's old, what's new? *Journal of Financial Stability*, *53*, 100836. https://doi.org/10.1016/j.jfs.2020.100836
5. Bordo, M. D., & Levin, A. T. (2017). *Central Bank Digital Currency and the Future of Monetary Policy* (Working Paper 23711). National Bureau of Economic Research. https://doi.org/10.3386/w23711
6. Branzoli, N., Rainone, E., & Supino, I. (2023). *The Role of Banks' Technology Adoption in Credit Markets During the Pandemic* (SSRN Scholarly Paper 4463978). https://doi.org/10.2139/ssrn.4463978
7. Buchak, G., Hu, J., & Wei, S.-J. (2021). *Fintech as a Financial Liberator* (SSRN Scholarly Paper 3958635). https://papers.ssrn.com/abstract=3958635
8. Buchak, G., Matvos, G., Piskorski, T., & Seru, A. (2022). *Beyond the Balance Sheet Model of Banking: Implications for Bank Regulation and Monetary Policy* (SSRN Scholarly Paper 3260434). https://doi.org/10.2139/ssrn.3260434

9. Buckley, R., Arner, D., & Barberis, J. (2016). 150 Years of FinTech: An Evolutionary Analysis. *JASSA - The FINSIA Journal of Applied Finance*.
10. Chiu, I. H.-Y. (n.d.). *FINTECH AND DISRUPTIVE BUSINESS MODELS IN FINANCIAL PRODUCTS, INTERMEDIATION AND MARKETS- POLICY IMPLICATIONS FOR FINANCIAL REGULATORS*. *21*.
11. Erel, I., & Liebersohn, J. (2022). Can FinTech reduce disparities in access to finance? Evidence from the Paycheck Protection Program. *Journal of Financial Economics*, *146*(1), 90–118. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2022.05.004
12. Frost, J., Gambacorta, L., & Shin, H. S. (2021). From financial innovation to inclusion for technology to benefit everyone, private sector innovation needs to be supported by public goods. *Finance and Development*, *58*, 14–17.
13. Fung, D., Lee, W., Yeh, J., & Yuen, F. (2020). Friend or foe: The divergent effects of FinTech on financial stability. *Emerging Markets Review*, *45*, 100727. https://doi.org/10.1016/j.ememar.2020.100727
14. Fuster, A., Plosser, M., Schnabl, P., & Vickery, J. (2019). The Role of Technology in Mortgage Lending. *Review of Financial Studies*, *32*, 1854–1899. https://doi.org/10.1093/rfs/hhz018
15. Gabor, D., & Brooks, S. (2017). The digital revolution in financial inclusion: International development in the fintech era. *New Political Economy*, *22*(4), 423–436. https://doi.org/10.1080/13563467.2017.1259298
16. Goldstein, I., Jiang, W., & Karolyi, G. A. (2019). To FinTech and Beyond. *The Review of Financial Studies*, *32*(5), 1647–1661. https://doi.org/10.1093/rfs/hhz025
17. Gomber, P., Koch, J.-A., & Siering, M. (2017). Digital Finance and FinTech: Current research and future research directions. *Journal of Business Economics*, *87*(5), 537–580. https://doi.org/10.1007/s11573-017-0852-x
18. Lagarde, C. (2018). Central Banking and Fintech: A Brave New World. *Innovations: Technology, Governance, Globalization*, *12*(1–2), 4–8.

19. Lv, S., Du, Y., & Liu, Y. (2022). How Do Fintechs Impact Banks' Profitability?—An Empirical Study Based on Banks in China. *FinTech*, *1*(2), Article 2. https://doi.org/10.3390/fintech1020012
20. Meherhera, M., & Bouchama, M. (2021). The effectiveness of the monetary policy in achieving monetary stability in Algeria for the period of (2000-2019). 867–853 ،(1) *7* ،*مجلة البشائر الاقتصادية*.
21. Mishkin, F. (2006). Monetary Policy Strategy: How Did We Get Here? *Panoeconomicus*, *53*, 359–388.
22. Nguyen, L., Tran, S., & Ho, T. (2021). Fintech credit, bank regulations and bank performance: A cross-country analysis. *Asia-Pacific Journal of Business Administration*, *14*(4), 445–466. https://doi.org/10.1108/APJBA-05-2021-0196
23. Ozili, P. K., & Uadiale, O. (2017). Ownership concentration and bank profitability. *Future Business Journal*, *3*(2), 159–171. https://doi.org/10.1016/j.fbj.2017.07.001
24. Puschmann, T. (2017). Fintech. *Business & Information Systems Engineering*, *59*(1), 69–76. https://doi.org/10.1007/s12599-017-0464-6
25. Tang, H. (2019). Peer-to-Peer Lenders Versus Banks: Substitutes or Complements? *The Review of Financial Studies*, *32*(5), 1900–1938. https://doi.org/10.1093/rfs/hhy137
26. Thakor, A. V. (2020). Fintech and banking: What do we know? *Journal of Financial Intermediation*, *41*, 100833. https://doi.org/10.1016/j.jfi.2019.100833
27. Yeager, L. B. (n.d.). The Big Problem of Small Change. *CATO JOURNAL*.
28. Yudaruddin, R. (2022). Bank lending during the COVID-19 pandemic: Do alliances and digital strategies matter? *Managerial Finance*, *49*(7), 1221–1238. https://doi.org/10.1108/MF-04-2022-0167
29. Zhao, J., Li, X., Yu, C.-H., Chen, S., & Lee, C.-C. (2022). Riding the FinTech innovation wave: FinTech, patents and bank performance. *Journal of International Money and Finance*, *122*, 102552. https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2021.102552

30. Christensen, C.M., 2003. The innovator's dilemma: The revolutionary book that will changed the way you do business. The American Political Science Review.

المراجع باللغة العربية:

1- بركات، أحمد، العلي، أحمد، زوكار، إياد، (2023)، نماذج أعمال شركات التكنولوجيا المالية وتأثيرها على عوائد الأسهم باستخدام نموذج فاما وفرنش الخماسي (دراسة تطبيقية في البورصة الوطنية الهندية)، مجلة جامعة دمشق.
2- دعمي، محمد، (2020)، واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000-2019، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 3 العدد 1 2020.
3- حميدي، علي، (2024)، تأثير العرض النقدي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية: تحليل باستخدام نموذج العتبة، مجلة جامعة البعث، مجلد 46 العدد 19 2024.
4- محمد، محمد، (2024)، أثر المؤشرات المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي، مجلة جامعة البعث، مجلد 46 العدد 12 2024.
5- موسى، ابراهيم، (2023)، قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في موريتانيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع Ardl خلال الفترة 1986-2020، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13 العدد 1 2023.
6- زايخ، محمد أمين & يونسي، محمد (2022) "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي تجربة المملكة العربية السعودية"، دفاتر البحوث العلمية، المحلد ،10 العدد ،1.
7- صابر، محمد (2024)، التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، مجلة اسكندرية للبحوث الادارية ونظم المعلومات.
8- سلام، مصطفى، (2020)، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة أربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية.

9- قوجيل، محمد، (2021)، استخدامات التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية:، تجربة المصارف السعودية.

10- فؤاد، إيمان، (2021)، دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء بيئة الأعمال والاقتصاد في الدول العربية، المجلة العلمية، المجلد 41 العدد 71.